

التقدم في تطبيق المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة فرص الوصول إلى العدالة

تنص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن تكفل الدول الأطراف في الاتفاقية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة على قدم المساواة مع الآخرين. في هذه الأثناء، تشهد المحاكم والأنظمة القضائية حول العالم تحولاً رقمياً. في حين أن هذه الاستثمارات في التكنولوجيا يمكن أن تساعد المحاكم والأنظمة القضائية على تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، فإنه ليس من الواضح أن كانت خارطة طريق التكنولوجيا الخاصة بهم تشمل الالتزام بضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة. بدون هذا الالتزام، تخاطر النظم القضائية في الوقت الراهن بترك الأشخاص ذوي الإعاقة خلفهم وخلق عوائق جديدة أمام المشاركة. عندما تستثمر الأنظمة القضائية في التقنيات الرقمية التي يمكن الوصول إليها وتستغل التكنولوجيا الجديدة والناشئة بطرق مبتكرة، يمكن لكليهما تحقيق أهداف التحول وزيادة وصول الجميع إلى العدالة.

الحتمية القانونية

إن النسخة المعدلة التي نُشرت مؤخراً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (A / HRC / 37/25) بشأن الحق في الوصول إلى العدالة بموجب المادة 13 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تحدد بوضوح الأساس القانوني للوصول إلى العدالة. يصف التقرير بالتفصيل كيف لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقة اليوم يواجهون عقبات كبيرة في الوصول إلى العدالة ويسلط الضوء على مبدأ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وهو "المشاركة العادلة والفعالة في جميع المراحل و كل دور داخل النظام القضائي " وذلك ضروري للوصول إلى العدالة.

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التي صدقت عليها أكثر من 170 دولة، هي أول معاهدة دولية لحقوق الإنسان تنص صراحة على الحق في الوصول إلى العدالة. فهي تحدد معنى الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة، كما تحدد الأدوات للتغلب على العقبات.

من الواضح أن إقامة العدل أمر أساسي لكل من الحكم والمواطنة. وفقاً لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، يجب أن يكون الأشخاص ذوي الإعاقة قادرين على المشاركة بشكل فعال أو مباشر أو غير مباشر في جميع الإجراءات القانونية، حتى في المراحل الأولية، وفي جميع الأدوار الممكنة، على سبيل المثال كمقدم الطلب، المدعى عليه، الشاهد، خبير مؤهل أو محلف أو قاض أو محام. تدعو المادة 9 (2) (ح) من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة الدول الأطراف إلى تعزيز المعلومات القانونية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع بشكل عام عن طريق استخدام مجموعة كاملة ومتنوعة من أشكال وطرق الاتصال. ويشير أيضاً إلى أن التقنيات الجديدة يمكن أن تساعد في تحقيق ذلك.

لا يزال الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون قيوداً على مشاركتهم في وظائف مختلفة في الإجراءات القانونية، مثل القضاة أو المدعين العامين أو الشهود أو المحلفين. يشير تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن الوصول إلى العدالة غالباً ما يكون غير متاح للأشخاص ذوي الإعاقة بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المعلومات. وهذا ينطبق على كل من الإجراءات الجنائية والمسائل المدنية. هذه العقبات تعني حرمان الأشخاص ذوي الإعاقة من وضعهم القانوني وضمانات الإجراءات القانونية الواجبة.

تؤكد المفوضية السامية لحقوق الإنسان أن الوصول الفعال إلى المعلومات والاتصالات يمكن أن يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بمعرفة حقوقهم والدفاع عنها، وقبل كل شيء، أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يمكن الوصول إليها يمكن أن تساعد في تحسين الوصول إلى العدالة.

تتفق G3ict بشدة مع ما ورد في تقرير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة التي يمكن الوصول إليها من الممكن أن يساعد في تحسين الوصول إلى العدالة في جميع أنحاء العالم وهناك دور كبير للتكنولوجيات الجديدة والناشئة و هو ان تكون بمثابة أدوات لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة.

التحول الرقمي العالمي

لا تزال معظم أنظمة العدالة حول العالم قائمة على الورق، لكن هذا بدأ يتغير مؤخرًا.

وفقًا لدراسة أجرتها نقابة المحامين الأمريكية (ABA)، يستخدم 55٪ من محامي المحاكمات في الولايات المتحدة التكنولوجيا داخل قاعة المحكمة، بما في ذلك 33٪ للوصول إلى الأدلة والوثائق الرئيسية. وقد زادت هذه النسبة من 28٪ في عام 2014. وتبين دراسة ABA نفسها أنه في الولايات المتحدة في عام 2017، قدمت 22٪ من قاعات المحكمة شاشات تعمل باللمس، مقارنة بـ 16٪ في العام السابق. كما أظهرت أيضا أجهزة الصوت المقدمة أو المدعومة في قاعات المحكمة زيادة في نسبتها.

في البرازيل، نفذت محكمة العدل لولاية ساو باولو خطة تكنولوجية عالمية لتحديث المحكمة لجعلها أكثر كفاءة، وتتطلب ان جميع الإجراءات القضائية يجب ان تتم معالجتها و حفظها رقميًا. يمكن للمحامين إجراء خدمات قضائية بسيطة من أجهزتهم التكنولوجية (مثل الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر المحمولة) ويمكن للقضاة والمحامين والمواطنين الوصول إلى معلومات القضية عن بُعد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لجميع السكان تتبع قضاياهم من خلال هواتفهم الذكية. قبل الانتقال إلى منصة رقمية في عام 2017، كانت الأنظمة القضائية في المملكة المتحدة تصدر مليون صفحة من المستندات يوميًا أو 365 مليون صفحة سنويًا. رقمنة عملياتها باستخدام التكنولوجيا والقضاة الممكنين على السحابة للعمل عن بعد والموظفين لإدارة عدد الحالات المتزايد بكفاءة أكبر. مثل هذه التحولات الرقمية الساندة للمحاكم وأنظمة العدالة تحدث في العديد من المناطق الجغرافية حول العالم.

يمكن لهذه التحولات الرقمية أيضًا أن تعزز قدرًا أكبر من الإدماج والوصول إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة إذا تم الاستثمار في التقنيات التي يمكن الوصول إليها وعندما يتم استخدام التكنولوجيا بطريقة مبتكرة وشاملة. ولكن من الضروري أن تتضمن الاستثمارات التكنولوجية في الأنظمة القضائية اهتمامًا صريحًا بإمكانية الوصول. في عام 2004، أكد بيتر بلانك في مقاله المبتكر، قانون وسياسة الإعاقة للحقوق المدنية: التكنولوجيا التي يمكن الوصول إليها في قاعات المحكمة، والتي يمكنها بالتأكيد تحسين إجراءات المحكمة فيدون دراسة متأنية، يمكن أيضًا أن تزيد من عزلة الأشخاص ذوي الإعاقة عن المشاركة الهادفة في نظام العدالة.

يشير بلانك أيضًا إلى أن الاستثمارات في التقنيات التي يمكن الوصول إليها والمساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل الترجمة في الوقت الفعلي للأشخاص الصم وضعاف السمع، يمكن أن يستفيد بها أيضًا في إجراءات قاعة المحكمة العديد من الآخرين الذين ليس لديهم إعاقة.

التكنولوجيا والوصول إلى العدالة

تؤكد نيكول براديك، الرئيس التنفيذي لشركة تطوير التكنولوجيا القانونية Theory and Principle في مقابلة مع أخبار التكنولوجيا القانونية (5 فبراير 2018) أن التكنولوجيا تحتاج إلى لعب دور أكثر بروزًا في تعزيز وصول أكبر إلى العدالة. وتقول: "لقد كان المجتمع القانوني مشغول بهذه المهمة منذ فترة، وتشير الأرقام إلى أن 86٪ من القضايا القانونية المدنية التي تواجه الأمريكيين ذوي الدخل المنخفض لا تتلقى مساعدة قانونية كبيرة. وهذه مجرد قضايا مدنية. التكنولوجيا لديها ميزة واضحة في توسيع نطاق المعرفة والمعلومات للأشخاص الذين يحتاجونها. تعتقد G3ict أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكن أن يكونوا من بين أعظم المستفيدين من الاستخدام الفعال والشامل للتكنولوجيا في أنظمة العدالة. كما يرى قادة صناعة التكنولوجيا إمكانات الاستفادة من التكنولوجيا لتمكين وصول أكبر إلى العدالة. في عام 2016 اوضحت شهادة ديف هاينز أمام لجنة ولاية نيويورك للوصول إلى العدالة، وهو (كبير المسؤولين التنفيذيين في Microsoft ورئيس مجلس إدارة Pro Bono Net)، أن "التقنيات المفيدة التي يمكن أن تساعد في الحد من فجوات العدالة متاحة اليوم وهي جاهزة للتوزيع.

ويتمثل التحدي بشكل رئيسي في التمويل وربما التدريب. لا تزال التقنيات المفيدة الإضافية في المراحل الأولى من التطوير، ولكن ليس من السابق لأوانه أن يبدأ مجتمع العدالة في التخطيط لنشرها. "

تحرز بعض الأنظمة القضائية تقدماً في سد فجوات الوصول من خلال استخدام التكنولوجيا. تعتبر ولاية ألاسكا في الولايات المتحدة رائدة في استخدام التكنولوجيا للسماح بالمثل أمام المحكمة عبر الفيديو أو الهاتف لجميع الأطراف والمحامين وأحياناً القاضي. يستفيد الأشخاص غير القادرين على اللجوء إلى المحكمة بسبب المسافة أو الإعاقة من هذه الخيارات منخفضة التقنية. تدعم تقنيات الفيديو عن بعد خدمات ترجمة لغة الإشارة للصم عند عدم توفر مترجم محلي. وقد أعربت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي هيئة خبراء مستقلين تراقب تنفيذ الاتفاقية، عن قلقها بشأن نقص المساعدة القانونية المجانية المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة. هنا، يمكن استخدام التكنولوجيا لزيادة الوصول إلى المعلومات والخدمات القانونية. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، تعمل شركة Legal Services Corporation و Pro Bono Net و Microsoft على تطوير وصول نموذجي إلى بوابة العدالة التي ستستفيد من أحدث تقنيات السحابة والإنترنت. بمجرد تطويرها بالكامل، ستسمح البوابة للأشخاص بالتنقل في النظام القضائي وموارد المساعدة القانونية، والتعرف على حقوقهم القانونية، وإعداد وأرشفة وثائق المحكمة الهامة بطريقة شاملة وسهلة التنقل من خلالها. مع التقدم في التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي، من الممكن تخيل الأنظمة التي تسمح للأشخاص بالتواصل بشكل طبيعي وتلقي المساعدة في شكل "دردشة" ملائم يتكيف مع احتياجاتهم وقدراتهم المحددة، بما في ذلك، الأشخاص ذوي الإعاقات البصرية والفكرية والتنموية.

بالنظر إلى المستقبل، من الممكن التنبؤ بالفوائد للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استخدام التقنيات الناشئة الآن، مثل الواقع الافتراضي (VR). قد يستخدم المحامي الواقع الافتراضي لمساعدة الشخص المصاب باضطرابات التوحد أو القلق على الاستعداد مسبقاً لتجربة طبيعة قاعات المحكمة المزدهمة أو ربما تقديم شهادة عن بُعد من خلال الصورة الرمزية. يقول ميتش جاكسون، الشريك الرئيسي لجاكسون أند ويلسون في كاليفورنيا، في مقال نشره في Bloomberg Law (18 نوفمبر 2017)، ليس الأمر مسألة ما إذا كان سيتم استخدام الواقع الافتراضي في حياتنا وفي قاعات المحكمة، إنما السؤال هو متى".

مواجهة الفجوة الرقمية

مع تقدم المحاكم والأنظمة القضائية نتيجة الاستثمار في التكنولوجيا، يجب أن يدركوا أن هناك بالفعل فجوة رقمية كبيرة ومستمرة لكثير من الأشخاص ذوي الإعاقة. في الولايات المتحدة، لا يتصل 23٪ من الأشخاص ذوي الإعاقة بالإنترنت أبداً. وهو ما يقرب من ثلاثة أضعاف المعدل للسكان ككل، وهو 8 ٪ فقط.

في مقالهم لعام 2006، مبادئ ولاية واشنطن للحصول على عدالة التكنولوجيا: منظور لمتخصصي نظام العدالة، يؤكد ريتشارد زورزا ودونالد هورويتز على أهمية حقيقة أن توصيل المعلومات القانونية من خلال التكنولوجيا يتطلب الوصول إلى النظام وهو شيء لا يملكه البعض، وعندما تفوق قيود الوصول، مثل الفجوة الرقمية الحالية، فوائد التكنولوجيا، فإنها تتغلب على هدف خلق وصول أكبر إلى المحاكم من خلال استخدام التكنولوجيا.

للمضي قدماً

يمكن للمحاكم والأنظمة القضائية، بل وينبغي لها، الاستفادة من التقنيات الجديدة وتخطيط وتنفيذ التقنيات المبتكرة والمتاحة كجزء من التحولات الرقمية. تعتقد G3ict أن ثمانى استراتيجيات ذات صلة يمكن أن تساعد المحاكم والأنظمة القضائية في تسخير التكنولوجيا لدعم وصول أكبر للأشخاص ذوي الإعاقة إلى العدالة.

- 1- الاعتراف والوعي: ينبغي للحكومات أن تعترف صراحة بأن تطبيق الحلول التكنولوجية في المحاكم والنظم القضائية يمكن أن يفعل أكثر من مجرد زيادة الكفاءة وخفض التكاليف. عندما يتم تنفيذ التحولات الرقمية مع التركيز بشكل خاص على إمكانية الوصول، يمكنها أيضاً تسهيل مشاركة أكبر ومباشرة وأكثر استقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة في إجراءات المحكمة في جميع الأدوار (على سبيل المثال، الأطراف في القضية والمحامين والقضاة

- والمحلفين ، إلخ). يجب توسيع المعايير والمبادئ التوجيهية للعمليات والإجراءات القضائية وتنقيحها لتشمل متطلبات صريحة للوصول.
- 2- **شراء التقنيات التي يمكن الوصول إليها:** يمكن استخدام التقنيات التي يمكن الوصول إليها على نطاق واسع لتعزيز عدم التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة ودعم وصولهم إلى العدالة. يمكن للحكومات استخدام "قوة المحفظة" لتعزيز المساواة من خلال تكنولوجيا المحاكم التي يمكن الوصول إليها. يمكن أن يساعد الطلب على إمكانية الوصول في جميع المناقصات الخاصة بالمنتجات والخدمات التكنولوجية في ضمان أن يؤدي التحول الرقمي للمحاكم والأنظمة القضائية إلى تقليل الفجوة الرقمية للأشخاص ذوي الإعاقة وزيادة وصولهم إلى العدالة.
- 3- **دمج التيار السائد في الأطر القانونية:** تنص اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ديباجتها على أن دمج الإعاقة في القوانين والسياسات واللوائح هو جزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية المستدامة. كجزء من التزامات اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، يمكن للحكومات تحديد التغييرات في الأطر القانونية القائمة والفرص المتاحة لتطوير قوانين ولوائح جديدة تعزز اعتماد التقنيات التي يمكن الوصول إليها في المحاكم والأنظمة القضائية وتدعم وصول أوسع وأعمق إلى العدالة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 4- **تميز الممارسات الجيدة وتحديدها:** ما زلنا في المراحل الأولى من الاتجاه العالمي نحو التحول الرقمي للمحاكم والأنظمة القضائية. ويتيح ذلك للحكومات والمجتمع العالمي، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الدولية والصناعة، الفرصة لفهم أفضل لكيفية الاستفادة من الاستثمارات التكنولوجية على أفضل وجه لتعزيز الشمول الرقمي الأكبر للأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن أن يدعم تحديد الممارسات والتحديات الجيدة إنشاء خرائط طريق لزيادة إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى العدالة على نطاق أوسع.
- 5- **التدريب والتوجيه:** تحتاج المحاكم والأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم إلى إرشادات لتحديد الثغرات في إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوضيح أولويات إمكانية الوصول بوضوح. سيستفيد مديرو المحاكم والموظفون من المساعدة التقنية لتحسين تصميم وتنفيذ استراتيجيات الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الشمول الرقمي. يجب أن يكون موظفو تكنولوجيا المعلومات الرئيسيون معتمدين أو لديهم خبرة مثبتة في مهارات الوصول الأساسية. يجب أن يعزز التدريب فهم كيفية الاستفادة من التقنيات الحالية والناشئة لتعزيز وصول أكبر وإشراك مجموعة واسعة من المواطنين والمنظمات، بما في ذلك من مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 6- **دعم الابتكار الشامل:** تتطلب الاستفادة من التكنولوجيا لزيادة الوصول غرس إمكانية الوصول والتصميم الشامل في ابتكار واحتضان قاعة المحكمة الجديدة وحلول التكنولوجيا القانونية. ينبغي أن تلتزم الحكومات بدعم تطوير ونشر الحلول التكنولوجية الجديدة والناشئة التي تعود بالفائدة على المحاكم وأنظمة العدالة والتي تشمل أيضًا جميع الأشخاص. وسيطلب ذلك من قادة الحكومات والمجتمع المدني وخبراء التكنولوجيا أن يجتمعوا لتهيئة الظروف لعملية ابتكارية أكثر توجيهًا وشاملة للمواطنين.
- 7- **الالتزام بالاستثمارات الشاملة:** تلعب المنظمات المتعددة الأطراف (مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وما إلى ذلك) مع وكالات التنمية الوطنية والمؤسسات الرئيسية دورًا هامًا في تحديد وتعزيز الوصول إلى البرامج القضائية حول العالم. تدعم أنشطة الإقراض والتبرع الخاصة بهم إنشاء سياسات الوصول إلى العدالة والبرامج ومعايير الأداء. تؤثر استثماراتهم على قرارات التكنولوجيا الهامة واستثمارات المحاكم والأنظمة القضائية في العديد من البلدان. للتوسع إلى نطاق عالمي من الوصول إلى العدالة ، تحتاج هذه المنظمات العالمية المؤثرة إلى ضمان أن تكون إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والدمج الرقمي جزءًا مركزيًا من برامجها.

8- إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة: مبدأ أساسي من مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للأمم المتحدة هو مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع جوانب تطوير وتنفيذ السياسات والبرامج العامة ذات الصلة. بينما تتقدم النظم القضائية مع التحولات الرقمية والنظر في استراتيجيات لتحسين الوصول إلى العدالة ، يجب أن تشارك الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل استباقي في كل مرحلة من مراحل العملية.

حول G3ict

المبادرة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة - هي مبادرة أطلقها في ديسمبر 2006 تحالف الأمم المتحدة العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية ، بالتعاون مع أمانة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في UN DESA. وتتمثل مهمتها في تسهيل ودعم تنفيذ أحكام الاتفاقية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي تعزز إمكانية الوصول الرقمي والتكنولوجيات المساعدة.